

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ممارسة مسألة قضاء المسافر

لقد درسنا مسألة قضاء من لم يصل في الوقت حضراً ثم سافر أو بالعكس، هنا سنتحرى الضابط العام:

1. فالمشهور - وقد أدعى الإجماع أيضاً - قد أنأط الحكم بمكان زمان الفوت، فلو سافر ثم فاتت الصلاة لقضائها قصراً أينما رحل، وبالعكس.

2. بينما البعض قد أنأط الحكم بمكان تعلق الوجوب بداية الوقت فلو حضر البلد ثم سافر ففاقت الصلاة لقضائها تماماً إذ الوجوب قد تعلق بالتمام وكذا بالعكس، وذلك وفقاً للشيخ الطوسي والسيد المرتضى والإسکافي - لا حال الفوت - فأوجبوا التمام لو كان حاضراً رغم أن الصلاة قد فاتت ضمن السفر.

3. وقد أفتى السيد اليزدي بالتخير ما بين القصر والتمام حيث لا نلحظ مكان الفوت و زمانه، بل نظراً إلى أن الحكم قد تعلق به ضمن موضعين - الحضور والسفر -

وقد بسطنا الحوار أوسع ضمن كتاب المسافر ص 665 فلاحظها.

فبالتالي إن حكم القضاء يتبع المعيار في الأداء بلا نزاع، بينما السيدان الخوئي والحكيم قد أشعلا الصراع لمن اعتقد بأن الملاك بداية الوقت فهل يقصّر نظراً لمالك الفوت أم يتم نظراً لمالك أول الوقت وكذا العكس، وقد صرّح السيد الخوئي بهذا الصراع قائلاً:

«فالكلام في المسألة مبني على كون الاعتبار في الوقت بحال الأداء و زمان الامتثال و أن المتعين في الفرض المزبور هي الصلاة قصراً، فهل يتعين القضاء حينئذ قصراً أيضاً كما عليه المشهور، أو تماماً كما اختاره جمع من الأعلام كوالد الصدوق[1] و الإسکافي[2] و الشيخ في المبسوط[3] و السيد المرتضى[4] و الحلي في السرائر[5] و غيرهم (قدس سرهم)، أو يتخير بينهما كما مال إليه المصنف (قدس سره) في المتن؟ وجوه، بل أقوال[6].»

بينما نعتقد بـ لا نزاع في هذا الشق أيضاً إذ من المبرم أن مسألة القضاء في كيفية الأداء - لا في أصل وجوب القضاء - قد تفرّعت على نفس الميزان في الأداء، فمن أقرّ بأن الميزان هو بداية الوقت فسيتّخذ في القضاء أيضاً، و من التزم التخير هنا كذلك، و من اتّخذ الضابط حال الامتثال فحينئذ سيلحظ حال الفوت لأن المكلّف يود أن يقضى الصلاة الفائتة فعليه أن يلحظ بقعة امتثال القضاء، فلا يحدُث أي شجار في هذا الحقل أساساً.

أجل، رب قائل يعتقد بأن الملاك هي بقعة الامتثال ثم حين القضاء يلحظ بداية تعلق الوجوب، بينما لم أُعثر - على عجالي - على

هذا القائلِ.

وَأَمَّا صاحبُ الْجَوَاهِرِ فَقَدْ جَعَلَ الْمُعِيَارَ هُوَ الْفَوْتُ قَائِلًا:

«إِنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْقَضَاءِ بِحَالِ الْفَوْتِ، لَأَنَّ الْوَاجِبَ حَالَهُ هُوَ الْفَائِتُ، لَا (الْوَقْتُ) الْأَوَّلُ الَّذِي قَدْ ارْتَفَعَ وَجْوِيهُ فِي الْوَقْتِ بِرَحْصَةِ الشَّارِعِ لِهِ فِي التَّأْخِيرِ (تَخْيِيرًا شَرِعيًّا).»

ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ الْحَكِيمُ قَائِلًا:

«وَأَمَّا مَا فِي الْجَوَاهِرِ مِنَ التَّعْلِيلِ الْمُتَقدِّمِ، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ بِأَنَّ آخَرَ الْوَقْتِ زَمَانُ صَدْقَ الْفَوْتِ، لَكِنَّهُ لَا يَلْازِمُ كُونَ الْوَاجِبِ حِينَئِذٍ هُوَ الْفَائِتُ كَيْفَ! وَالْوَاجِبُ الْمُوْسَعُ بَعْدَ مَا كَانَ لِهِ أَفْرَادٌ تَدْرِيْجِيَّةٌ نَسْبَتِهِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَيْنَ نَسْبَتِهِ إِلَى الْآخِرِ (بِالتَّخْيِيرِ الشَّرِعيِّ) فَتَطَبِّقُهُ بِلَحْاظِ الْفَوْتِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا بِعِينِهِ تَرْجِيْحٌ بِلَا مَرْجِحٍ، فَلَا بُدُّ أَنْ يَكُونَ فَوْتُهُ بِلَحْاظِ فَوْتِ جَمِيعِ أَفْرَادِهِ، إِنَّا كَانَتْ أَفْرَادُهُ بَعْضُهُمْ تَامٌ وَبَعْضُهُمْ قَصْرٌ، يَكُونُ فَوْتُهُ بِفَوْتِ جَمِيعِهَا، لَا بِفَوْتِ الْقَصْرِ بِعِينِهِ، وَلَا بِفَوْتِ التَّامِ بِعِينِهِ.»[7]

وَبِتَحْرِيرٍ أَوْسَعَ: ثُمَّةَ تَمَايِّزٌ مَا بَيْنَ الْفَوْتِ وَالْفَائِتِ، فَلَوْ أَهْمَلَ نَهَايَةَ الْوَقْتِ لِأُطْلِقَ الْفَوْتُ عَلَيْهِ إِذَ الْفَوْتُ عَبَارَةٌ عَنِ الْصَّلَاةِ الْمُتَرَوِّكَةِ، بَيْنَمَا الْفَائِتُ يَنْطَبِقُ عَلَى الْأَفْرَادِ التَّدْرِيْجِيَّةِ الْطَّوْلِيَّةِ لِلصَّلَاةِ مِنْدُ الْبَدَائِيَّةِ إِلَى النَّهَايَةِ، فَبِالْتَّالِي سُيُّصْبِحُ مُخِيرًا بَيْنَ التَّامِ وَالْقَصْرِ بِالنَّظَرَةِ الْعُقْلَيَّةِ إِذَ الْعَقْلُ يُفَكِّكُ مَا بَيْنَ الْعُنوانَيْنِ بَيْنَمَا الْعَرْفُ يَرِيُ الْفَائِتَ هُوَ نَفْسُ زَمِنِ الْفَوْتِ فِي نَهَايَةِ الْوَقْتِ -سَفَرًا أَوْ حَضْرًا- فَلَا يَلْحَظُ زَمِنُ الْأَمْتَالِ، وَالْحُجْجَةُ فِي صَدْقَ الْعُنوانِ هِيَ الرَّؤْيَاةُ الْعَرْفِيَّةُ، فَلَوْ أَهْمَلَ الصَّلَاةَ نَهَايَةَ الْوَقْتِ لَصَدَقَ الْفَوْتُ عَلَى الصَّلَاةِ بَيْنَمَا بِالنَّظَرَةِ الْعُقْلَيَّةِ يُعَدُّ الْفَائِتُ بِدَائِيَّةَ الْوَقْتِ وَأَثْنَائِهِ وَنَهَايَتِهِ نَظَرًا لِطَوْلِيَّةِ الْأَفْرَادِ الْمُخِيرَةِ فَيُنْتَجُ فَتْوَى صَاحِبِ الْعَرْوَةِ.»[8] بَيْنَمَا التَّخْيِيرُ مُسْتَغْرِبٌ لِلْغَایِةِ وَذَلِكَ وَفَقًا لِتَصْرِيْحِ السَّيِّدِ الْبِرْوَجَرْدِيِّ قَائِلًا:

«الْتَّخْيِيرُ بَعِيدٌ، وَمَرَاعَاةُ وَقْتِ الْفَوْتِ أَوْجَهٌ، لَكِنَّ لَا يُنْتَرِكُ الْاِحْتِيَاطُ بِالْجَمْعِ.»

وَنَدْعُمُ مَقَالَتَهُ النَّبِيلَةَ بِأَنَّ الصَّنَاعَةَ تَسْتَدِعِي بِأَنَّ الْذِي يُنْيِطُ الْحَكْمَ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ -وَفَقًا لِلْعَرْوَةِ- فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهَا بِلَحْاظِ مَكَانِ الْفَوْتِ فَلَا أَرْضِيَّةَ لِلتَّخْيِيرِ أَسَاسًا بِأَنَّ نَلْحَظَ بِدَائِيَّةَ الْوَقْتِ حَضْرًا ثُمَّ يُسَافِرَ نَهَايَةَ فَيَبْدِلُ الْمُوْسَعَ ثُمَّ يُفْتَنُ بِالتَّخْيِيرِ اِتْخَازًا لِلْدَّقَّةِ الْعُقْلَيَّةِ، وَتَحَاشِيَاً عَنِ الْمُعِيَارِ الْعَرْفِيِّ الصَّائِبِ -حَالُ الْفَوْتِ لَا حَالُ الْأَمْتَالِ وَلَا التَّخْيِيرِ- فَحِيثُ قَدْ تَبْدِلُ الْمُوْسَعَ مِنَ الْحَضْرِ إِلَى السَّفَرِ، فَيُصْبِحُ الْمُحُورُ الْأَسَاسِيُّ عَقِيبَ الْوَقْتِ هِيَ أَدَلُّ الْقَضَاءِ الَّتِي تُطَبِّقُ الْفَائِتَ عَلَى نَهَايَةِ الْوَقْتِ فَحَسْبٍ.

مَعَالِجَةُ مُعِيَارَيَّةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلْقَضَاءِ

وَأَمَّا الاتِّجَاهُ الثَّانِي الْمُعْتَدِلُ بِأَنَّ مُعِيَارَ الْقَضَاءِ هُوَ بِدَائِيَّةَ الْوَقْتِ، فَقَدْ اسْتَدَلَ الشَّهِيدُ الثَّانِي لِذَلِكَ بِأَصَالَةِ التَّامِ -لَيْسَ هُوَ الْأَسْتَصْحَابُ- فَلَوْ تَفَعَّلَ الصَّلَاةُ بِدَائِيَّةَ فِي الْحَضْرِ ثُمَّ سَافَرَ لِاسْتَدِعَى الْأَصْلُ الْأُولَى أَنْ يُتَمَّمَهَا رَغْمَ مَسَافِرِهِ.

نَعَمْ قَدْ خَرَجْنَا مِنْ هَذَا الْأَصْلِ لَوْ حَدَثَتْ شَرَائِطٌ خَاصَّةٌ، وَلَكِنْ لَوْ شَكَّنَا فِي حَدَوثِ تَلْكَ الشَّرَائِطِ الْخَاصَّةِ لَا تَخَذَنَا الْأَصْلَ الْأُولَى -الْتَّامِ-

وَلَكِنْ قَدْ رَدَهُ الْجَوَاهِرُ بِإِجَابَةٍ مُسْدَدَّةٍ تَمَامًا قَائِلًا:

«وَكُونُ الْأَصْلِ التَّامِ لَا يَجْدِي فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ، لَا خَصَاصَةِ بِالْأَدَاءِ، وَقَدْ وَجَبَ الْخَرْفُ عَنْهُ بِمَا دَلَّ عَلَى وَجْبِ الْقَصْرِ عَلَى الْمَسَافِرِ.»[9]

إذن فالاصل الأولي يُخصّ حالة امتداد زمن الأداء لا حينما عزم القضاء، فلو سافر و جهل حكمه الفعليّ قسراً أو تماماً لأعائه الأصل الأولي - التمام - فلا يجري هذا الأصل حين القضاء إذ القضاء يتابع الأداء من حيث الكيفية - نعم لا يتابعه من حيث دليل الوجوب - ولها سيتَحدَّد تكليفُ القضاء وفقَ أجواء الأداء إذ لا نمتلك أصلاً يحدُّ وضعية القضاء إلا أدلة القضاء التي قد أوضحتها للتَّو.

و الدليل التالي للقائلين بالتمام حين القضاء، هي الرواية التالية:

عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): «أنه سُئل عن رجل دخل وقت الصلاة و هو في السفر فأخر الصلاة حتى قدم فهو يريد أن يصليها إذا قدم إلى أهله، فنسي حين قدم إلى أهله أن يصليها حتى ذهب وقتها، قال: يصليها ركعتين صلاة المسافر، لأنَّ الوقت دخل و هو مسافر، كان ينبغي أن يصلي عند ذلك (فعليه القصر نظراً لوقت الأداء فالمعيار هو محلَّ الوقت)»[10]

فتعليل الإمام يُدلّل على الميزان و هو أول الوقت، و أما موسى بن بكر فقد صحّحناه مسبقاً رغم رفض السيد الحكيم، ولهذا قد تصدّى السيد للإجابة بأنّها معارضة بشّتى الروايات التي قد جعلت المعيار وقت الفوت، و قد أشار إلى هذه الإشكالية السيدُ الخوئي أيضاً قائلاً:

«و يندفع بأنَّ السند و إن كان معتبراً، إذ ليس فيه من يغمز فيه ما عدا موسى ابن بكر، و هو ثقة على الأظهر كما نبه عليه سيدنا الأستاذ (دام ظله) في المعجم[11] لكنَّ الدلالة قاصرة، لقرب احتمال كونها ناظرة إلى وقت الفضيلة دون الإجزاء، فتكون من أدلة القائلين بأنَّ الاعتبار في الأداء في من كان أول الوقت حاضراً ثم سافر أو بالعكس بحال تعلق الوجوب (أول الوقت) لا حال الامتنال و عليه ف تكون أجنبية عما نحن فيه. على أنها معارضة بالخصوص الناطقة بأنَّ الاعتبار في القضاء بحال الفوت الذي لا يكاد يتحقق إلا بلحاظ آخر الوقت دون أوله، فإنه من تبديل الوظيفة لا فواتها كما سمعناه.»[12]

و نلاحظ على احتماليّته المذكورة بأنَّا لو حملنا فقرة "ذهب وقتها" على الفضيلة، لَمَّا تَصوَّرَ أحدُ بأنَّ التكليف سيتغيّرُ بانقضائه وقت الفضيلة، إذ قد بَدَا جلياً بأنَّ زوال الفضيلة لا يستدعي القضاء بل يمتد الحكم الأدائي إلى نهاية الوقت، فالامتنال لا يتبدل، فهذه الرواية تُعدَّ صريحاً و متعيّنة في مسألتنا - المعيار حال تعلق الوجوب - لأنَّها أجنبية، و ربما اشتَبه المقرّر في تلقي هذا الاحتمال.

-
- [1] حكاه عنه في السرائر ١: ٣٣٥.
- [2] حكاه عنه في المختلف ٢: ٤٧: ٥٤٧. ٣٩٧.
- [3] المبسوط ١: ١٤٠.
- [4] حكاه عنه في السرائر ١: ٣٣٤.
- [5] السرائر ١: ٣٣٢، ٣٣٤.
- [6] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم - ايران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.
- [7] حكيم محسن. 1374. مستمسك العروة الوثقى. 7. Vol. 7. قم - ايران: دار التفسير.
- [8] العروة الوثقى و التعليقات عليها، قم - ايران، مؤسسة السبطين عليهما السلام العالمية، جلد: ٨، صفحه: ٦٥
- [9] مستمسك العروة الوثقى، قم - ايران، دار التفسير، جلد: ٧، صفحه: ٦٨
- [10] الوسائل 8: 268 / أبواب قضاء الصلوات ب 6 ح 3، التهذيب 3: 351 / 162.
- [11] معجم رجال الحديث 20: 31 / 12767.
- [12] موسوعة الإمام الخوئي، ج 16، ص: 130

